

الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي

أ] عليه وسلم قد أوجب الكفارة على أوس بن الصامت وذلك لا يشك فيه من جهة ما عرفت من كونه هو السبب إلا أن هذا الإشكال يعتوره من جهة عدم شمول اللفظ على ما تقرره من قاعدة دخول الفاء ومن جهة أخرى وهي أن الحكم إنما يثبت من حين نزول الآية وأوس ظاهر قبل نزولها فكيف يعطف حكمها على ما سبق لا سيما إذا كان الحكم قبل نزولها أنه طلاق كما ورد أنه A قال ما أراك إلا قد حرمت عليه فكيف يرتفع التحريم أو الطلاق بعد وقوعه . وهذا الإشكال وارد في أية اللعان من الجهتين كما هو وارد هنا ووارد في أية السرقة وآية حد الزنا ونحوهما من الجهة الثانية لإثبات أحكامها لمن صدر منه السبب المتقدم على نزولها وإن لم نجعل الفاء فيها داخلة في خبر المبتدأ هذا تقرير السؤال وهو قوي وأجاب عنه بما لا يقاومه فقال أما إثبات أحكام هذه الآية لمن وجد منه السبب قبل نزولها فنقول إن السرقة والزنا ونحوهما من الأفعال التي كانت معلومة التحريم عندهم وجوب الحد فيها لا يتوقف على العلم والفاعل لها قبل نزول الآية إذا كان هو السبب في نزولها في حكم المقارن لها لأنها نزلت مبنية لحكمه فلذلك يثبت حكمها فيه دون غيره ممن تقدمه وأما دخول الفاء في الخبر فيستدعي العموم في كل من يتظاهر من أمراته مثلا وذلك ويشمل الحاضر والمستقبل وسبب النزول حاضرا وفي حكم الحاضر وأما دلالة الفاء على الاختصاص بالمستقبل فقد يمنع وأما كون الظهار كان طلاقا فلم يكن ذلك شرع وأما قول النبي A ما أراك إلا قد حرمت عليه فلم يثبت وقال بعض الناس أنه منسوخ بالآية فإن ثبت أن النبي A قاله فالأمر كذلك ويكون من نسخ السنة بالكتاب .

قال وكذلك مذهب الراوي كحديث أبي هريرة في الولوغ وعمله لأنه ليس بدليل قيل خالف

الدليل وإلا انقدحت روايته قلنا ربما طنه دليلا ولم يكن